

Distr.: General  
15 October 2024  
Arabic  
Original: English



## الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير التاسع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويغطي الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2022 إلى 31 آذار/مارس 2024.

ويوثق التقرير آثار النزاع على الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المستمرة، وهي تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، واعتصام الأطفال وممارسة غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم، والهجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات<sup>(أ)</sup>، واختطاف الأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ويتضمن التقرير، حيثما كان ذلك متاحاً، معلومات عن الجناة. ويبيّن أيضاً التقدم الذي أُحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ويقدم التقرير توصيات إلى أطراف النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها وتوصيات لتعزيز حماية الطفل.

(أ) لأغراض هذا التقرير، يُراد بعبارة "الأشخاص المشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات" المستعملة في قرارات مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2427 (2018)، وكذلك في بياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2013 (S/PRST/2013/8) و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (S/PRST/2017/21)، المدرسون والأطباء وغيرهم من العاملين في مجال التعليم والطلاب والمرضى.



## أولا - مقدمة

1 - أَعَدَّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ويغطي الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2022 إلى 31 آذار/مارس 2024. وهو التقرير التاسع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يُقدَّم إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويسلط التقرير الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال على أيدي أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويقدم تفاصيل عن التقدم المحرز في إنهاء هذه الانتهاكات ومنع وقوعها منذ صدور التقرير السابق (S/2022/745) واعتماد الفريق العامل استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في البلد (S/AC.51/2022/7). كما يتضمن معلومات عن التقدم المحرز في الحوار مع أطراف النزاع وعن التحديات التي ظهرت في هذا الصدد، وعن تنفيذ خطط العمل وخرائط الطريق. وحيثما أمكن، ذُكرت أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة.

2 - وفي المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/78/842-S/2024/384)، أُدرجت في القائمة ألف المتعلقة بالأطراف التابعة للدولة القوَّات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها من الأطراف الضالعة في أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال. وفي إطار القائمة باء المتعلقة بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، أُدرجت 16 جماعة مسلحة لارتكابها انتهاكا أو أكثر من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وهي: تحالف قوى المقاومة الكونغولية، وميليشيا تويغوانيهو بسبب إقدامهما على تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وجماعة ماي ماي زائير بسبب إقدامها على قتل الأطفال وتشويههم؛ وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، بسبب ارتكابه أعمال التجنيد والاستخدام والاختطاف؛ والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، بسبب ارتكابها أعمال القتل والتشويه، والعنف الجنسي، والاختطاف؛ وشنها هجمات على المدارس والمستشفيات؛ والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أباكونغوزي المقاتلة، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بسبب ارتكابهما أعمال التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي والاختطاف وشنهما هجمات على المدارس والمستشفيات؛ وجيش الرب للمقاومة بسبب ارتكابه أعمال التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف؛ وجماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي بسبب أعمال التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي والاختطاف؛ وجماعة ماي - ماي مازيمبي بسبب ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والاختطاف؛ وجماعة ماي ماي سيمبا بسبب ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي؛ وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجنيد بسبب ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه والعنف الجنسي؛ والقوات الديمقراطية المتحالفة وحركة 23 مارس بسبب ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والعنف الجنسي، والاختطاف، وبسبب شنها هجمات على المدارس والمستشفيات.

3 - وتتحقَّت من المعلومات الواردة في هذا التقرير فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تشترك في رئاستها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وأعيق إلى حد كبير توثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها، بسبب التحديات المتصلة بانعدام الأمن في المناطق المتضررة من النزاع وبصعوبة الوصول إليها، وتتنجم هذه التحديات عن أسباب عدة منها القيود التي فرضتها أطراف النزاع على إمكانية الوصول، والمشاعر المعادية للبعثة، والصعوبات اللوجستية. وبالتالي، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس الحجم الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في

جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ويرجح أن يكون العدد الفعلي لهذه الانتهاكات أعلى من ذلك. وعندما يتعلق الأمر بحوادث ارتكبت في وقت سابق، ولكن لم يجر التحقق منها إلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدّم المعلومات بوصفها معلومات متعلقة بحادثة جرى التحقق منها في وقت لاحق.

## ثانياً - لمحة عامة عن التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية

4 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتدهور الحالة الأمنية والإنسانية تدهوراً كبيراً، ولا سيما في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث استمر النزاع لفترة طويلة وازداد تعقيداً، مما أدى إلى ازدياد تفاقم أوجه الضعف لدى الأطفال وازدياد الحاجة إلى حمايتهم. وظل العديد من الجهات المسلحة ينشط في المقاطعات الشرقية، واشتد القتال من أجل السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية والسلطة السياسية.

5 - ومنذ عام 2022، اتسمت التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا باستمرار التصعيد، والخطاب العدائي، والاتهامات المتبادلة فيما يتعلق بمسألة دعم الجماعات المسلحة. وبدأت في تموز/يوليه 2022 الجهود الدبلوماسية الإقليمية، التي يسهها رئيس أنغولا، جواو لورنسو، وكانت لا تزال مستمرة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

6 - وفي نيسان/أبريل 2022، استهلّت جماعة شرق أفريقيا عملية سلام إقليمية متمحورة حول مسار سياسي وآخر عسكري، مما أدى إلى نشر قوة إقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في القتال الذي تخوضه ضد الجماعات المسلحة وللمساعدة على إعادة إحلال السلام والأمن في المقاطعات الشرقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تقرر سحب القوة الإقليمية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، ونُفذ ذلك في وقت لاحق. وفي وقت سابق من أيار/مايو 2023، كانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد وافقت على نشر بعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية دعم حكومتها في القتال الذي تخوضه ضد الجماعات المسلحة. ونُشرت البعثة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.

7 - وفي مقاطعة كيفو الشمالية، ظلت الحالة الأمنية شديدة النقلب، وتدهورت الحالة الإنسانية لتصل إلى مستويات غير مسبقة بسبب القتال الدائر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المدعومة من الجماعات المسلحة، وبين حركة 23 مارس. وعلى سبيل المثال، شنت عناصر حركة 23 مارس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 هجمات انتقامية ضد المدنيين في كيشيش وبامبو، بمقاطعة كيفو الشمالية، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 171 مدنياً، من بينهم 25 طفلاً. وخلال الهجوم نفسه، نهبت عناصر من حركة 23 مارس خمس مدارس. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الأراضي التي تسيطر عليها حركة 23 مارس تشمل معظم مناطق روتشورو وشرق ماسيسي وشمال نيراغونغو.

8 - ولوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في عدد ونطاق العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الأخرى في مقاطعة كيفو الشمالية، مما أثار في بعض الأحيان مخاوف بشأن حماية المدنيين. وأثار استخدام أطراف النزاع للمدفعات الثقيلة بشكل متزايد مخاطر إضافية تهدد الأطفال. كما تسبب النزاع المتدلع بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المتحالفة معها في ازدياد نزوح السكان، مما أدى إلى تدهور الظروف المعيشية للأطفال وزيادة ضعفهم. وعلى سبيل المثال، تعرضت ثلاث فتيات للاغتصاب على أيدي

عناصر من اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو، في شباط/فبراير 2023، بالقرب من مخيم النازحين داخلياً الذي كنّ يعيشن فيه والذي يقع قريباً من غوما.

9 - ونتيجة عودة حركة 23 مارس إلى الساحة، أعلنت جماعات مسلحة مختلفة أنها تنشط تحت اسم "وازاليندو" (وهي كلمة باللغة السواحيلية تعني بشكل عام "الوطنيون"). وفي بعض الأحيان، أقدمت الجماعات المسلحة التي أطلقت على نفسها اسم وازاليندو، والتي استجابت للدعوة التي وجهتها إليها الحكومة للانضمام إلى قوات الدفاع الوطني في قتالها ضد حركة 23 مارس، على عقد تحالفات غير رسمية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مكافحة الحركة. وأدى هذا التطور إلى زيادة نشاط الجماعات المسلحة، ولكنه قاد أيضاً في الوقت نفسه إلى زيادة مشروعية مشاركة هذه الجماعات المسلحة في النزاع في نظر الآخرين. وحدّد هذا الأمر بدوره من قدرة فرقة العمل القطرية على التواصل مع قادة الجماعات المسلحة للعمل معهم على منع الانتهاكات الجسيمة وتسريح الأطفال المرتبطين بهذه الجماعات.

10 - وفي تموز/يوليه 2023، وردا على الأزمة المتعلقة بحركة 23 مارس، صدر قانون لإنشاء قوات دفاع احتياطية وطنية يهدف إلى تشكيل قوة احتياطية تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشترط القانون أن يكون عمر المترشحين 18 عاماً على الأقل وقت التجنيد. وفي وقت لاحق، تم تشكيل ائتلاف جديد من الجماعات المسلحة باسم "المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن" في أيلول/سبتمبر 2023. وعلى عكس الجماعات التي أطلقت على نفسها اسم وازاليندو، تلتزم الجماعات المسلحة العاملة في إطار المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن بهيكل موحد للقيادة والتحكم، وتتلقى الدعم المادي والمالي من الحكومة. ومما يبعث على القلق أن بعض الجماعات المسلحة التي تشكل جزءاً من جماعة المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن، وهي تحالف قوى المقاومة الكونغولية، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، ونياتورا، مدرجة في المرفق الأول للتقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك بسبب إقدامها على تجنيد الأطفال واستخدامهم.

11 - وعلاوةً على ذلك، وسّعت القوات الديمقراطية المتحالفة في عام 2023 منطقة عملياتها مرة أخرى لتشمل مقاطعة كيفو الشمالية، كما توغّلت بشكل أعمق في مقاطعة إيتوري، مما أدى إلى تدهور كبير في الحالة الأمنية على الرغم من العمليات المشتركة التي تجريها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد هذه الجماعة. وعلى سبيل المثال، شنت عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة، أثناء اقتحام قرية في إقليم بيني بمقاطعة كيفو الشمالية، هجوماً على المدنيين فقتلت 14 طفلاً إما بالسواطير وإما بإطلاق النار عليهم في كانون الثاني/يناير 2023.

12 - وفي إيتوري، تكثفت الهجمات ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وعلى وجه الخصوص، زادت التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة هجماتها ضد النازحين داخلياً. وعلى سبيل المثال، وخلال هجوم على مخيم لالا للنازحين داخلياً في إقليم دجوغو، قتلت عناصر تابعة للتعاونية من أجل تنمية الكونغو 46 مدنياً، من بينهم 23 طفلاً في حزيران/يونيه 2023. وفي إقليم دجوغو ومهاجي، أسفرت جولات الهجمات الانتقامية التي جرت بين التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة ماي ماي زائير عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، ومن بينهم الأطفال.

13 - وسُجّل في مقاطعة كيفو الجنوبية، نتيجة وجود أكثر من 130 جماعة مسلحة فيها، أكبر عدد من الجماعات المسلحة النشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما تأثرت المقاطعة أيضاً بالنتائج المباشرة

الناجمة عن الأزمة المتعلقة بحركة 23 مارس، ولا سيما المناطق الواقعة في أقصى شمال المقاطعة. ومع تزايد التوترات الإقليمية والقبلية في المقاطعة، ازداد أيضاً احتمال تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاع. وعلى سبيل المثال، تمكنت فرقة العمل القطرية، خلال بعثة في إقليم كاليهيه في أوائل عام 2024، من فصل 288 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاماً عن جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي.

14 - وعلاوة على ذلك، اندلع القتال القبلي في إقليم كواموث بمقاطعة ماي - ندومبي، وفي مقاطعة تشوبو في منتصف عام 2022. وأدت هذه الاشتباكات القبلية إلى نزوح أكثر من 150 000 شخص، من بينهم أكثر من 80 000 طفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت المعلومات المتوافرة عن الانتهاكات الجسيمة محدودة بسبب محدودية القدرة على حماية الطفل في هذه المناطق والقيود التي تعيق الوصول إليها بسبب انعدام الأمن.

15 - وتضرّر الأطفال كثيراً من الأزمة الإنسانية في البلد. ففي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك 15,4 مليون طفل بحاجة إلى مساعدة إنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونزح أكثر من 6,7 ملايين شخص داخلياً في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتتجانيقا المتضررة من النزاع، وكان أكثر من 40 في المائة منهم من الأطفال. وعلاوة على ذلك، ونتيجة النزاع وانعدام الأمن والنزوح، كان هناك ما يقدر بنحو 7,5 ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مما يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد والاستخدام وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة.

16 - وزادت الصدمات المناخية من تفاقم الحالة الإنسانية. فأدت الفيضانات والانهيالات الأرضية، إلى جانب البنية التحتية غير الملائمة، إلى تقييد وصول الأطفال إلى المياه النظيفة والصرف الصحي الجيد والتعليم الجيد والخدمات الصحية. وعلى سبيل المثال، أدت الأمطار الغزيرة إلى حدوث فيضانات وانهيالات وحلية هائلة في إقليم كاليهيه بمقاطعة كيفو الجنوبية. وأثارت نتائج الفيضانات مخاوف جدية بشأن حماية الأطفال، إذ زادت من خطر تعرضهم لأعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي بسبب النزوح والانفصال عن أسرهم والإصابة بالصدمة.

17 - وعلى النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2717 (2023)، بدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ خطة فك الارتباط المشتركة المتفق عليها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وهي ترمي إلى انسحاب البعثة بشكل تدريجي ومسؤول ومستدام. وأوقفت البعثة عملياتها في مقاطعة كيفو الجنوبية منذ 30 نيسان/أبريل 2024، وانسحبت من المقاطعة في 30 حزيران/يونيه 2024.

18 - وفي إطار عملية فك ارتباط البعثة بمقاطعة كيفو الجنوبية، أجرت فرقة العمل القطرية سلسلة من المشاورات مع الشركاء بشأن مسألة حماية الطفل في مرحلة ما بعد انسحاب البعثة من كيفو الجنوبية، وبشأن تعزيز المكاسب التي تحققت في مجال حماية الطفل، واستمرار جهود الوقاية والحماية والاستجابة المبذولة من أجل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وكذلك بشأن الخيارات المتاحة لدعم تسليم مسؤولية المهام المتعلقة بحماية الطفل التي كانت تقوم بها البعثة إلى اليونيسف وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وفقاً لتوجيهات مجلس الأمن الواردة في القرار 2717 (2023). ويثير انسحاب البعثة من تلك المنطقة مخاوف بشأن القدرة على الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة الستة وعلى التحقق من المعلومات المتعلقة بها. وفي إطار فك ارتباط البعثة بالمقاطعة، يصبح استبقاء الموارد البشرية، ولا سيما الاحتفاظ بخبرة الموظفين

وتجربتهم، ضمن الوجود المدني المتبقي للبعثة في كيفو الجنوبية و/أو ضمن فريق الأمم المتحدة القطري، أمراً حاسماً لضمان تمكين مكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري من مواصلة العمل بشكل مستدام مع الجماعات المسلحة.

### ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

19 - تحققت فرقة العمل القطرية من 8 208 انتهاكات جسيمة ارتكبت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضد 6 196 طفلاً (4 325 فتى؛ و 1 871 فتاة) على أيدي 77 طرفاً من أطراف النزاع. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 8 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745). ويمكن عزو هذه الزيادة بشكل كبير إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين سرحتهم الجماعات المسلحة بفضل جهود فرقة العمل القطرية، لا سيما في كيفو الجنوبية، مما أتاح زيادة القدرة على التحقق من الانتهاكات المرتكبة ضدهم، كما يمكن عزوها إلى تدهور الحالة الأمنية بشكل عام في إيتوري، والأزمة المتعلقة بحركة 23 مارس في كيفو الشمالية.

20 - ووقع ما مجموعه 1 810 أطفال (1 239 فتى؛ و 571 فتاة) ضحايا انتهاكين أو أكثر، بما في ذلك التجنيد والاستخدام عن طريق الاختطاف (1 271)، والتجنيد والاستخدام والعنف الجنسي (121)، والاختطاف والعنف الجنسي (83)، والتجنيد والاستخدام والتشويه (47)، والاختطاف والقتل (25)، ومجموعات أخرى منطوية على مزيج من الانتهاكات (263).

21 - وشكّلت أعمال التجنيد والاستخدام (4 006) والاختطاف (2 028) والقتل والتشويه (1 298) الانتهاكات الأكثر انتشاراً التي تم التحقق منها، وقد زادت بنسبة 3 في المائة للأعمال الأولى و 31 في المائة للأعمال الثانية و 40 في المائة للأعمال الثالثة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745). وازدادت حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية التي تم التحقق منها (21) بنسبة 62 في المائة. وانخفضت أعمال العنف الجنسي (662) والهجمات التي تُشنّ على المدارس والمستشفيات (193) بنسبة 30 في المائة لكل منهما.

22 - ونُسبت الغالبية العظمى من الانتهاكات التي جرى التحقق منها إلى الجماعات المسلحة (98 في المائة، 8 021)، ومن بينها جماعة ماي ماي رابا موتومبوكي (1 056)، ونياتورا (966)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (911)، وحركة 23 مارس (798)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (766)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (704)، وتحالف قوى المقاومة الكونغولية (340)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (304)، وجماعات مسلحة أخرى (2 176). وتعدّ إسناد ما مجموعه 150 انتهاكاً إلى فاعل محدد. وكانت القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية مسؤولة عن 187 انتهاكاً (2 في المائة) على النحو التالي: القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (155)، والشرطة الوطنية الكونغولية (27)، والوكالة الوطنية للاستخبارات (3)، والمديرية العامة للهجرة (1)، وكذلك قوة الدفاع الوطني البوروندية (1).

23 - وانخفض عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها والمنسوبة إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية بنسبة 63 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745). واستمرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من خلال عمل الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح وبفضل التعاون مع فرقة العمل القطرية المعنية بفرز المجندين، في إبداء التزامها الراسخ بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. غير أن العنف الجنسي لا يزال أكثر الانتهاكات التي

تُنسب إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية (109)، يليه القتل والتشويه (60). وينبغي بذل المزيد من الجهود لإنهاء هذه الانتهاكات ومنعها.

24 - وشهدت مقاطعتا كيفو الشمالية، التي وقعت فيها 4 146 انتهاكا، وكيفو الجنوبية، التي وقعت فيها 1 903 انتهاكات، أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها، إذ استحوذتا على 74 في المائة من المجموع، تليهما إيتوري (1 883) وتجانينا (231) ومانيما (36). وارتُكبت في أوغندا تسعة انتهاكات تواصل ارتكاب تلك الانتهاكات على الأراضي الكونغولية، إذ جُنّد أطفال و/أو اختطفوا في أوغندا ثم أُتي بهم لاستخدامهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث جرى التحقق من الانتهاكات. ويمكن أن تعزى الزيادة الملحوظة في عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها في كيفو الجنوبية إلى نجاح فرقة العمل القطرية في التواصل مع الجماعات المسلحة الموجودة في المقاطعة، مما أدى إلى تسريح أكثر من 1 000 طفل بشكل طوعي وبالتالي إلى زيادة القدرة على التحقق من الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت ضدهم.

25 - وبالإضافة إلى ذلك، جرى خلال الفترة قيد الاستعراض التحقق من 510 انتهاكات جسيمة ارتُكبت في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة ضد 267 طفلاً (172 فتى؛ و 95 فتاة)، بمن فيهم أطفال وقعوا ضحايا انتهاكين أو أكثر، وهي تتوزع كما يلي: أعمال العنف الجنسي (190)، التجنيد والاستخدام (168)، القتل والتشويه (78)، الاختطاف (72)، الهجمات على المدارس والمستشفيات (2). ونُسبت الانتهاكات إلى جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي (86)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (66)، ونياتورا (54)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (46)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (33)، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (33)، وجماعة ماي - ماي أبا نا بالي (29)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (26)، وميليشيا تويغوانيهو (25)، وميليشيا باننو (17)، وميليشيا ماي ماي بيلوزي بيشامبوكي (14)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (11)، والشرطة الوطنية الكونغولية (3)، والوكالة الوطنية للاستخبارات (1)، و 21 جماعة مسلحة أخرى (66). وارتُكبت الانتهاكات في كيفو الشمالية (204)، وكيفو الجنوبية (149)، وإيتوري (107)، وتجانينا (49)، ومانيما (1).

26 - وأُعيقَت قدرة فرقة العمل القطرية على رصد الانتهاكات والتحقق منها طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب الحالة الأمنية المتقلبة، وأنشطة الجماعات المسلحة، والعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للرد عليها، وحالة الطوارئ المعلنة في كيفو الشمالية وإيتوري، والمشاعر المعادية للبعثة. وكان تعذر الوصول واضحاً بوجه خاص في مقاطعة كيفو الشمالية بسبب الأزمة المتعلقة بحركة 23 مارس. ولذلك، من المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى بكثير.

## ألف - التجنيد والاستخدام

27 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 4 006 أطفال (3 266 فتى؛ و 740 فتاة) على أيدي الجماعات المسلحة.

28 - ومن بين هؤلاء الأطفال البالغ عددهم 4 006 أطفال، جُنّد 1 489 طفلاً (1 249 فتى؛ و 240 فتاة) قبل الفترة المشمولة بالتقرير، وظلوا يستخدمون حتى وقت انفصالهم في تلك الفترة. وجرى تجنيد الأطفال المتبقين البالغ عددهم 2 517 طفلاً (2 017 فتى؛ و 500 فتاة) واستخدامهم طوال الفترة نفسها. وبالمقارنة مع فترة التقرير السابق (انظر S/2022/745)، ارتفع عدد الأطفال المجندين حديثاً بنسبة 36 في المائة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد التوترات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات

المسلحة التابعة لها وحركة 23 مارس، مما دفع أطرافاً مثل حركة 23 مارس وتحالف قوى المقاومة الكونغولية إلى تعزيز صفوفها. وعلاوة على ذلك، جرى التحقق من عدد كبير من حالات التجنيد والاستخدام عندما أطلق سراح أطفال من الجماعات المسلحة بفضل جهود فرقة العمل القطرية.

29 - وجرى تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي 69 جماعة مسلحة، بما فيها جماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (780)، ونياتورا (538)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (522)، وتحالف قوى المقاومة الكونغولية (263)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (229)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (193)، ومليشيا ماي ماي بيلوزي بيشامبوكي (189)، وحركة 23 مارس (176)، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو (109)، واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو (90)، ومليشيا تويغوانيهو (90)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (85)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجنيد (77)، وجماعة ماي - ماي أبا نا بالي (58)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (1)، و 54 جماعة مسلحة أخرى (606).

30 - وجرى تجنيد الأطفال واستخدامهم في مقاطعات كيفو الشمالية (2 052)، وكيفو الجنوبية (1 420)، وإيتوري (450)، وتنجانيقا (63) ومانيمبا (15). وجنّدت القوات الديمقراطية المتحالفة ستة أطفال في أوغندا استخدموا لاحقاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

31 - واستُخدم الأطفال في الأعمال القتالية (1 412)، وفي أدوار الدعم (2 594) كمرافقين (462)، وحمالين (269)، وجواسيس (165)، وحراس للأوثان (114)، وكرفيق جنسي (74)، وفي أدوار غير محددة (1 510).

32 - فعلى سبيل المثال، قُتل فتّيان في اشتباكات بين مليشيا ماي ماي بيلوزي بيشامبوكي ومليشيا تويغوانيهو أثناء استخدامهم في أدوار قتالية على أيدي مليشيا ماي ماي بيلوزي بيشامبوكي في كيفو الجنوبية.

33 - وشكّل التجنيد القسري إحدى وسائل التجنيد (1 516)، بما في ذلك عن طريق الاختطاف (1 435). وانضم 2 426 طفلاً آخر (60 في المائة) إلى الجماعات المسلحة بحثاً عن الأمن (1 284)، أو بسبب ضغط الأقران أو أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي (819)، أو لدواع مالية (247) أو بدافع الانتقام (76). وفي 64 حالة، لم تُعرف وسائل التجنيد وأسبابه.

34 - فعلى سبيل المثال، اختطفت جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي 12 فتاة تتراوح أعمارهن بين 13 و 17 عاماً أثناء قيامهن بجمع الفحم أو جلب المياه، ثم استخدمن لأغراض الاستعباد الجنسي. وفي إحدى الحالات، قاد الاستعباد الجنسي إحدى الفتيات إلى الإنجاب قبل إطلاق سراحها من الجماعة. وتلقى ست ضحايا الرعاية الطبية.

35 - وانفصل الأطفال عن الجماعات المسلحة نتيجة هروبهم (1 677)، وقيام قادتهم بإطلاق سراحهم طوعاً (1 347)، واستسلامهم إثر نزع سلاح الجماعة المسلحة التي يرتبطون بها وتسريحها (194)، واعتقالهم على أيدي القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية (183)، والإفراج عنهم بعد دفع فدية (17)، وبطريقة غير محددة (7). وكانت الجماعات المسلحة لا تزال تستخدم ما مجموعه 558 طفلاً (492 فتى؛ و 66 فتاة) في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتعرض ما مجموعه 23 فتى للقتل (10) والتشويه (13) بعد تجنيدهم واستخدامهم. واستفاد الأطفال المنفصلون عن الجماعات المسلحة استفادة منتظمة من الرعاية الممنوحة في الفترة الانتقالية.



36 - وتجدر الإشارة إلى أنه من بين 1 347 طفلاً أُفِرَج عنهم القادة طوعاً، هناك 1 096 طفلاً (81 في المائة) أُفِرَج عنهم في كيفو الجنوبية بفضل جهود فرقة العمل القطرية.

#### حرمان الأطفال من الحرية لارتباطهم المزعوم بالقوات المسلحة أو بجماعات مسلحة

37 - احتجزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما مجموعه 142 طفلاً (120 فتى؛ و 22 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 4 أعوام و 17 عاماً، بدعوى ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة في كيفو الشمالية (103) وإيتوري (23) وكيفو الجنوبية (15) وتجانينغا (1)، وذلك لمدة تتراوح بين يومين وثلاث سنوات. وكان قد أُفِرَج عن جميع الأطفال في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بفضل جهود الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية.

38 - كما استمرت فرقة العمل القطرية في الدعوة إلى تطبيق التوجيهات الصادرة في عام 2013 عن وزير الدفاع والوكالة الوطنية للاستخبارات، والتي تنص على وجوب تسليم الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة فوراً إلى الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة.

#### باء - القتل والتشويه

39 - جرى التحقق من الحالات التي تعرّض فيها 1 298 طفلاً تتراوح أعمارهم بين سن الرضاعة و 17 عاماً (800 فتى؛ و 498 فتاة) للقتل (798) والتشويه (500). وقد تعرّض الأطفال للقتل أو التشويه في الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام 2022 (535) وفي عام 2023 (673) وفي الربع الأول من عام 2024 (90). وارتفع عدد من جرى التحقق من مقتله أو تشويهه من الأطفال بنسبة 40 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745)، مما يجعل الفترة المشمولة بهذا التقرير الفترة الأكثر دموية بالنسبة إلى الأطفال منذ استحداث آلية الرصد والإبلاغ في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

40 - وكان خمس وثلاثون جماعة مسلحة مسؤولة عن 95 في المائة من الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال والتي تم التحقق منها (1 197)، في حين انخفضت الإصابات التي تسببت فيها القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية (60) مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت التعاونية من أجل تنمية الكونغو (369) هي الجهة الجانية الرئيسية، تليها حركة 23 مارس (278)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (205)، وجماعة ماي - ماي زائير (106)، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (51)، ونياتورا (31)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (28)، والشرطة الوطنية الكونغولية (9)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (5)، و 28 جماعة مسلحة أخرى (175). ونُسب ما مجموعه 41 إصابة بين الأطفال إلى جناة مجهولين.

41 - ووقع في إيتوري (655) حوالي نصف الحالات التي تعرض فيها الأطفال للقتل والتشويه والتي تم التحقق منها. وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى تصاعد العنف القبلي بين الجماعات المنتسبة إلى مجتمعات الهيم والليندو والبيرا في إقليمي إيرومو ودجوغو، وظهور جماعات مسلحة جديدة، مثل شيني يا تونا، وانشقاق جماعات مسلحة مثل مليشيا ماي ماي كياندنغا وماي ماي كايبدو وتقلها من كيفو الشمالية إلى إيتوري. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الهجمات المنتظمة التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو ضد المدنيين، ومن بينهم الأطفال. أما خارج إيتوري، فقد تم التحقق من حالات قتل وتشويه في كيفو الشمالية (533) وكيفو الجنوبية (75) وتجانينغا (31) ومانيما (4).

42 - وتعرض ما مجموعه 1 016 من الأطفال لأعمال القتل والتشويه نتيجة هجمات استهدفت المدنيين، من بينهم 457 طفلاً أطلقت عليهم النار، و 378 طفلاً اعتدي عليهم بأسلحة بيضاء و 29 طفلاً أحرقوا. كما نجمت إصابات الأطفال عن ذخائر متفجرة (169) وأعمال تعذيب (51)، ووقعت أثناء عمليات تجنيد (42) وتبادل لإطلاق النار (20).

43 - ومما يدعو للقلق أن حركة 23 مارس كانت مسؤولة عن 50 في المائة (25) من إصابات الأطفال الناجمة عن سوء المعاملة. وقد تعرض الأطفال لسوء المعاملة بسبب علاقاتهم المزعومة مع جماعات مسلحة معارضة (11) وكوسيلة لتهريب السكان المدنيين (8). وشمل سوء المعاملة الحرمان من الدعم الطبي (6) والتعرض للعنف الجنسي (5). وعلى سبيل المثال، قامت عناصر حركة 23 مارس، بعد إحكام سيطرتها على قرية في إقليم روتشورو بكيفو الشمالية، بإجبار السكان المحليين على حمل الذخائر والأغذية. أما الأشخاص الذين رفضوا، ومن بينهم ستة أطفال، فقد تعرضوا للضرب والجلد.

44 - وفي حالة أخرى، قتلت عناصر من التعاونية من أجل تنمية الكونغو 65 مدنيًا في هجوم شنته في إيتوري، في موقع تعدين بإقليم دجوغو، وكان من بين القتلى 17 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 8 أشهر و 12 عامًا. وخلال الهجوم نفسه، أقدمت التعاونية من أجل تنمية الكونغو على قتل واختطاف 34 مدنيًا آخرين لم يتسنّ التحقق من أعمارهم وجنسهم، وجرى في الوقت نفسه نهب عدد من المنازل والمحلات التجارية وتدميرها.

45 - كما أن هناك أطفالاً تعرضوا للقتل والتشويه كانوا أيضاً من ضحايا التجنيد والاستخدام (58)، والاختطاف (39)، والتجنيد والاستخدام والاختطاف (17)، والعنف الجنسي (11)، والتجنيد والاستخدام والاختطاف والعنف الجنسي (2)، والتجنيد والاستخدام والعنف الجنسي (1)، والاختطاف والعنف الجنسي (1).

## جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

46 - تحققت فرقة العمل القطرية من تعرّض 662 طفلاً للعنف الجنسي (7 فتيان؛ و 655 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين عام واحد و 17 عاماً. ومن بين هذه الحالات، تم التحقق من 290 حالة وقعت في الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام 2022، و 336 حالة في عام 2023، و 36 حالة في الربع الأول من عام 2024.

47 - وكان من بين مرتكبي أعمال العنف الجنسي: القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية (109)، وهي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (87)، والشرطة الوطنية الكونغولية (18)، والوكالة الوطنية للاستخبارات (3)، والمديرية العامة للهجرة (1)؛ ونياتورا (100)، وحركة 23 مارس (86)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (76)، وجماعة ماي ماي رايا موتومبوكي (53)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (34)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (29)، والمجلس الثوري للقوات المسلحة (23)، وجماعة ماي - ماي أبا نا بالي (20)، واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو (19)، والجهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو (16)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (14)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (10)، وجماعة ماي - ماي مالايكا (9)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (3)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (2)، و 18 جماعة مسلحة أخرى (47). وظل العنف الجنسي فئة الانتهاكات الجسيمة التي سُجل فيها أكبر عدد من الحالات المنسوبة إلى قوات الأمن الحكومية، على الرغم من حدوث انخفاض فيها مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745). ونُسب ما مجموعه 12 حالة إلى جناة مجهولين.

48 - وجرى التحقق من الحالات في كيفو الشمالية (359) وإيتوري (174) وكيفو الجنوبية (98) وتنجانيقا (19) ومانيما (12).

49 - وشملت حالات العنف الجنسي الاغتصاب (386)، والزواج القسري (106)، والاغتصاب الجماعي (100)، والاستعباد الجنسي (65)، ومحاولة الاغتصاب (5). فعلى سبيل المثال، تعرّضت ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين 14 عاما و 15 عاما للاختطاف والتجنيد والاستخدام ثم تم تزويجهن قسراً لعناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. واختُطفَت الفتيات في منتزه فيرونغا الوطني أثناء شرائهن الفحم. وقضين سنة واحدة مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة قبل أن يهربن. وتلقّين رعاية مؤقتة بفضل منظمات غير حكومية شريكة.

50 - وفي مثال آخر، اغتصبت فتاتان تبلغان من العمر 12 عاما و 14 عاما ثم قُطع رأسهما على أيدي عناصر من قبيلة شيني يا تونا، عندما كانتا عائدتين من الحقول.

51 - ومما يدعو للقلق عدد الأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف الجنسي ولانتهاك جسيم آخر: فتعززت 191 فتاة وفتى واحد للاختطاف والعنف الجنسي، وتعرض أيضا 123 منهم للتجنيد والاستخدام، بمن فيهم فتاة شوهت أيضاً. وتعرض ما مجموعه 68 فتاة للتجنيد والاستخدام والعنف الجنسي وتعرضت 11 فتاة للعنف الجنسي ثم للقتل (9) أو التشويه (2). وتعرضت ضحيتان من ضحايا العنف الجنسي والتشويه للاختطاف (1) والتجنيد والاستخدام (1) أيضا.

52 - وعلى الرغم من ارتفاع معدل انتشار حالات العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال عدد الحالات المبلغ عنها أقل من العدد الفعلي. فيخشى الناجون من الأعمال الانتقامية، لا سيما بسبب بقاء الجناة على مقربة منهم، وكذلك من الوصم الذي يمكن أن يلحق بهم، وكثيرا ما يتعرضون للوم والصدّ من مجتمعاتهم. ويتعذر على العديد من الضحايا الوصول إلى الخدمات الملائمة بسبب انعدام الأمن.

53 - وفي 48 حالة من حالات العنف الجنسي الممارس ضد الأطفال، أُلقي القبض على مرتكبيها، وكان 91 في المائة منهم من أفراد قوات الأمن الحكومية (44)، التي تتألف من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (35)، والشرطة الوطنية الكونغولية (7)، والوكالة الوطنية للاستخبارات (2). وكان الجناة الذين هم أعضاء في الجماعات المسلحة والذين أُلقي القبض عليهم ينتمون إلى جماعة ماي - ماي زائير (2)، والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية (1) وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (1).

54 - وواصلت فرقة العمل القطرية دعوتها إلى مساءلة مرتكبي أعمال العنف الجنسي، ولا سيما من خلال الأفرقة العاملة التقنية المشتركة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التي توجد على مستوى المقاطعات والبلد. غير أن الخوف من الانتقام، والقيود المعيقة للوصول، والقدرة المحدودة للحكومة على تحديد هوية الجناة الأفراد وتحديد أماكن وجودهم ومقاصاتهم، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الجماعات المسلحة، شكلت تحديات أمام جهود المساءلة.

## دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

55 - تحققت فرقة العمل القطرية من 193 هجوماً شُن على مدارس (110) ومستشفيات (83)، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 31 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745).

وتم التحقق من حوادث وقعت في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2022 (85)، وفي عام 2023 (89)، وفي الربع الأول من عام 2024 (19).

56 - وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 176 هجوماً على المدارس والمستشفيات. وكان من بين الجناة حركة 23 مارس (70)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (57)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (12)، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (10)، وميليشيا تويغوانيهو (6)، وجناة مجهولون (6)، ونياتورا (5)، وجماعة ماي - ماي كيفوفا (4)، وجماعة ماي - ماي أبا نا بالي (3)، وجماعة ماي - ماي مالايكا (3)، وميليشيا ماي - ماي بيلوزي بيشامبوكي (3)، وجماعة ماي - ماي ياكوتومبا (3)، وجماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (2)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (2)، وجماعة ماي - ماي زائير (2)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (1)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (1)، وجماعة ماي - ماي كيجانغالا (1)، والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي (1)، وقوة الدفاع الوطني البوروندية (1).

57 - وجرى التحقق من هجمات شنت في كيفو الشمالية (100) وإيتوري (67) وكيفو الجنوبية (20) وتجانينقا (3) ومانيمبا (3). والعدد المرتفع للهجمات على المدارس والمستشفيات، التي تم التحقق منها في كيفو الشمالية، ناتج في المقام الأول عن المنهاج المتبع في الأعمال العدائية الجارية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس، إذ يُعمد خلالها إلى تدمير البنية التحتية المدنية، مثل المدارس والمستشفيات، بشكل منظم.

58 - وشملت الهجمات على المدارس والمستشفيات عمليات نهب (94) وتدمير البنية التحتية والمرافق (91)، والهجمات على الأفراد المشمولين بالحماية (9) بما في ذلك قتلهم (3) وتشويههم (2).

59 - وعلى سبيل المثال، دُمرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في كيفو الجنوبية، مدرستان عندما شنت ميليشيا تويغوانيهو هجوماً على المباني. وأضرمت النيران في المدرستين بعد أن قتلت ميليشيا تويغوانيهو بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين كانوا يستخدمون المدرستين لأغراض عسكرية.

60 - وفي حادثة أخرى وقعت في كيفو الشمالية، شنت حركة 23 مارس هجوماً جويًا على موقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم روتشورو. وأدت إحدى القنابل إلى تدمير مرفق طبي، وقتل ثمانية مدنيين من بينهم طبيب.

61 - كما أن إلحاق الضرر بالمستشفيات أو تدميرها أو استخدامها في أغراض عسكرية أو إغلاقها يزيد من إضعاف قدرات النظام الصحي. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إمكانية حصول الأطفال على الرعاية الطبية الأساسية محدودة في كيفو الشمالية (730 084) وكيفو الجنوبية (189 656) وإيتوري (68 024) وتجانينقا (6 170).

62 - وعلاوة على ذلك، واجه أكثر من 2,7 ملايين طفل اضطرابات شديدة في تعليمهم، في شتى المناطق ومنها كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتجانينقا، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى النزاعات المسلحة والتوترات القبلية. وفي بعض الحالات، استُخدمت المدارس أيضاً لغير غرضها كملجأ للنازحين داخلياً. وأدت الهجمات وأعمال التدمير الناجمة عن الجماعات المسلحة والكوارث الطبيعية إلى إغلاق 848 مدرسة، مما أثر على أكثر من 718 523 طفلاً.

## الاستخدام العسكري للمدارس

- 63 - تحققت فرقة العمل القطرية من 55 حادثة استُخدمت فيها المدارس لأغراض عسكرية، ووقعت في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2022 (12)، وفي عام 2023 (41)، وخلال الربع الأول من عام 2024 (2)، في كيفو الشمالية (48) وكيفو الجنوبية (5) وإيتوري (2).
- 64 - وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن 18 حادثة، وارتكبت الجماعات المسلحة 37 حادثة وهي حركة 23 مارس (15)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (7)، ونياتورا (7)، والمجلس الثوري للقوات المسلحة (4)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (1)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (1)، ومليشيا ماي - ماي كياندنغا (1)، وجماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (1). واستُخدمت المدارس في إطار زمني يتراوح بين يومين وشهر واحد. وكانت جميعها قد أُخليت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير بفضل جهود الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية.

## هاء - الاختطاف

- 65 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 2 028 طفلاً (436 فتى؛ و 592 فتاة) تتراوح أعمارهم بين عام واحد و 17 عاماً. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 31 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745). وتم التحقق من حالات وقعت في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2022 (904) وفي عام 2023 (921) وفي الربع الأول من عام 2024 (203).
- 66 - ونُسبت عمليات الاختطاف إلى القوات الديمقراطية المتحالفة (430)، ونياتورا (292)، وجماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (209)، وحركة 23 مارس (187)، وجماعة ماي - ماي مازيمبي (185)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (131)، وجماعة ماي - ماي أبا نا بالي (109)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (85)، واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الكونغو (59)، والمجلس الثوري للقوات المسلحة (52)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (45)، وجماعة ماي - ماي زائير (37)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة (34)، ومليشيا ماي - ماي كياندنغا (22)، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو (18)، وجماعة ماي - ماي كيفواوفا (11)، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (7)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (3)، و 23 جماعة مسلحة أخرى (64)، بالإضافة إلى جناة مجهولين (48).
- 67 - وتم التحقق من عمليات الاختطاف في كيفو الشمالية (1 100) وإيتوري (532) وكيفو الجنوبية (276) وتتجانيقا (115) ومانيمبا (2)، وفي أوغندا المجاورة (3).
- 68 - وتشمل الدوافع وراء عمليات الاختطاف التجنيد والاستخدام (1 435)، وأسباباً مجهولة (343)، والابتزاز و/أو الفدية (154)، والعنف الجنسي (71)، والارتباط المزعوم بخصم في النزاع (3). وتعرّض ما مجموعه 22 طفلاً للقتل (20) والتشويه (2) بعد اختطافهم.
- 69 - وعلى سبيل المثال، اختُطف ثلاثة فتيان على أيدي القوات الديمقراطية المتحالفة في أوغندا ونُقلوا إلى كيفو الشمالية. ثم استخدمت القوات الديمقراطية المتحالفة اثنين من الفتيان إلى أن ألقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض عليهما، بينما تحرّر طفل واحد من الأسر خلال عملية عسكرية

مشاركة قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وسُلم الفتيان الثلاثة إلى شركاء لتلقي الرعاية المؤقتة ودعم إعادة الإدماج.

70 - وفي مثال آخر، اختُطف فتاة من المدرسة في إيتوري على أيدي عناصر من التعاونية من أجل تنمية الكونغو، التي زعمت أنها جاسوسة تعمل لصالح عناصر من جماعة ماي - ماي زائير. وتعرضت الفتاة للتشويه نتيجة إطلاق النار عليها أثناء وجودها في الأسر. وتمكنت من الهرب بعد أسبوعين.

71 - ومن بين الأطفال المختطفين، هناك 1 427 طفلاً أُطلق سراحهم أو هربوا، بينما كان لا يزال هناك 601 طفل في الأسر في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

## واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

72 - تم التحقق مما مجموعه 21 حادثة من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 62 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2022/745). وتم التحقق من حوادث وقعت في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2022 (10)، وفي عام 2023 (10) وفي الربع الأول من عام 2024 (1).

73 - ونُسبت الانتهاكات إلى التعاونية من أجل تنمية الكونغو (5)، ومليشيا ماي - ماي بيلوزي بيشامبوكي (4)، وجماعات ماي - ماي مجهولة (2)، وجماعة ماي - ماي ياكوتومبا (2)، وجماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (1)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (1)، وحركة 23 مارس (1)، ومليشيا تويغوانيهو (1)، ومليشيا ماي - ماي مامادو (1)، ومليشيا ماي - ماي كاماما (1)، وجماعة ماي - ماي تورونتو (1)، وجماعة ماي - ماي موتيتيزي (1).

74 - ووقعت الانتهاكات في كيفو الجنوبية (14) وإيتوري (5) وكيفو الشمالية (2).

75 - وشملت الحوادث نهب مركبات تنقل المساعدات الإنسانية (11) واختطاف عاملين في المجال الإنساني (10).

76 - وظلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تحديات أعاق الوصول إلى بعض المناطق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن عدد الحالات التي ظلت فيها أطراف النزاع تمنع وصول المساعدة كان قليلاً نسبياً، شكّل الوصول إلى الأطفال والفئات السكانية الضعيفة تحدياً مستمراً، لأن إمكانية الوصول كانت محدودة بسبب حدوث عمليات عسكرية وفرض الجماعات المسلحة سيطرتها الإقليمية على بعض المناطق. وعلاوة على ذلك، أعيق الإبلاغ عن الحوادث والتحقق منها بسبب التقاعس عن تقديم المعلومات خوفاً من الانتقام.

77 - فعلى سبيل المثال، اضطرت معظم كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في منطقة الشمال الأصغر، بمقاطعة كيفو الشمالية، إلى تقييد تحركاتها بسبب الحالة الأمنية المتقلبة.

## رابعاً - التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها والتحديات القائمة في هذا المجال

78 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت فرقة العمل القطرية تقدماً في جهودها الرامية إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها والتصدي لها، وذلك بشتى السبل منها العمل مع أطراف النزاع، والتعاون مع الحكومة ودعمها في إصلاح الأطر التشريعية، وتعزيز جهود المساءلة، وإجراء دورات للتوعية والتدريب بشأن حماية الطفل موجهة إلى أصحاب المصلحة المعنيين، وتقديم الدعم البرنامجي إلى الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

79 - وعلاوة على ذلك، شرعت فرقة العمل القطرية في كانون الثاني/يناير 2024، في إجراء تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لعام 2012 بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على عوامل النجاح والتحديات المتبقية ومدى استدامة المكاسب التي تحققت. ويركز التقييم، الذي سيستكمل في وقت لاحق من عام 2024، على الجهود المبذولة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنع وقوعها والتصدي لها، وفصل الأطفال عن أطراف النزاع، ومكافحة الإفلات من العقاب. وسيتضمن التقرير توصيات للمضي قدماً، بما في ذلك في إطار فك ارتباط البعثة.

## ألف - خطط العمل والحوار مع أطراف النزاع

80 - واصلت فرقة العمل القطرية تعاونها مع الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح على الصعيد الوطني، الذي أنشأته الحكومة لتنفيذ خطة العمل لعام 2012 الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وظلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية تبدي التزاماً قوياً بتنفيذ خطة العمل، وذلك بشتى الوسائل منها إجراء عمليات مشتركة للتحقق من عمر المجندين وإصدار التوجيهات لمنع وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وعلى سبيل المثال، دعمت فرقة العمل القطرية القوات المسلحة في فرز 32 190 طلب ترشيح، عُثر بفضل ذلك على 1 430 طفلاً (1 359 فتى؛ و 71 فتاة) وفُصلوا لمنع تجنيدهم. ومما يدل على نجاح هذه الجهود عدم وجود أي حالة متحقق منها قامت فيها القوات المسلحة أو الشرطة الوطنية الكونغولية بتجنيد أطفال أو استخدامهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

81 - وعلى مستوى المقاطعات، أعيد تنشيط الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح على صعيد مقاطعة كيفو الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بفضل تعيين ثمانية أعضاء من حكومة المقاطعة. واستهل الفريق العامل التقني المشترك على صعيد مقاطعة تتجانيقا عمله في آذار/مارس 2024، أي بعد عامين من تعيين جهة تنسيق في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وظل الفريقان العاملان التقنيان المشتركان على صعيد مقاطعتي يتوري وكيفو الشمالية ناشطين طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

82 - وواجهت فرقة العمل القطرية في تعاملها مع الجماعات المسلحة عدة تحديات، منها تزايد عدد الجماعات المسلحة التي تنشط تحت اسم "وازاليندو" والتي أعربت عن مشاعر معادية للبعثة. فعلى سبيل المثال، وفي أعقاب الهجمات التي شُنت على حفلة السلام التابعين للبعثة وأعمال النهب والتدمير التي استهدفت ممتلكات الأمم المتحدة في تموز/يوليه 2022، عُلقَت بصورة مؤقتة المهام الميدانية التي تقوم بها البعثة، مما أعاق قدرة فرقة العمل على رصد الانتهاكات الجسيمة المدعى حدوثها وعلى التحقق منها.

83 - وعلى الرغم من هذه التحديات، أدت جهود فرقة العمل القطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى توقيع الجماعات المسلحة إعلانين أحاديي الجانب يهدفان إلى وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويقرنان بخريطين طريق لتنفيذهما. ووقع قائد ميليشيا ماي - ماي ماشين على إعلان أحادي الجانب في تشرين الأول/أكتوبر 2022، مما أدى إلى الإفراج الفوري عن 13 طفلاً. ووقع قائد جماعة رايا موتومبوكي كيريكو على إعلان أحادي الجانب في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مما أدى إلى الإفراج الفوري عن 20 طفلاً. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك مفاوضات جارية مع الجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو وجماعات مسلحة أخرى لإصدار إعلان أحادي الجانب.

## باء - الإصلاح التشريعي والتدابير الإدارية

84 - شهدت الفترة قيد الاستعراض تقدماً تشريعياً في مجال حماية الطفل، إذ قام برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2022 باعتماد قانون توفير الحماية والتعويضات لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وبإنشاء الصندوق الوطني لتوفير الجبر لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها. غير أن المرسوم المتعلق بتنفيذ القانون لم يكن قد وُقع بعد في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

85 - وفي أيار/مايو 2023، وإثر استعراض إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعام 2022 الخاص بالأطفال، تمت مواءمة الأحكام المتعلقة بالأطفال التي ترد في هذا الإطار مع الاستراتيجية الوطنية المعدة في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وبعد ذلك، أنشئت هيكل تنسيق لامركزية تابعة للبرنامج في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتجانغا ومانيما. ودعمت فرقة العمل القطرية التنفيذ اللامركزي للبرنامج، وذلك بشتى السبل منها إقامة دورات تدريبية بشأن تقدير السن.

86 - وعلاوة على ذلك، وفي آذار/مارس 2024، وقّع رئيس الوزراء آنذاك، جان - ميشال ساما لوكوندي كينغي، مرسوما بشأن مدونة لقواعد سلوك وأخلاقيات الأفراد العسكريين التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة، تراعى فيها مسائل الحماية من العنف الجنساني وحماية الطفل والاعتبارات الجنسانية.

## جيم - مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة

87 - ظلت الحكومة تبذل الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب، في إطار مواصلة تنفيذ خطة العمل لعام 2012 وقانون عام 2009 المتعلق بحماية الطفل، الذي يجرم، في جملة أمور، تجنيد الأطفال. وألقي القبض على ما مجموعه 67 فرداً من القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية، أي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (55) والشرطة الوطنية الكونغولية (10) والوكالة الوطنية للاستخبارات (2)، بتهمة ممارسة العنف الجنسي وقتل الأطفال وتشويههم. وأدين ما مجموعه 16 من الجناة، وكان من بينهم 15 فرداً من القوات المسلحة وفرد واحد من الشرطة الوطنية الكونغولية، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين أربع سنوات والسجن مدى الحياة بتهمة ممارسة العنف الجنسي وقتل الأطفال.



88 - كما أُلقي القبض على 13 عنصراً من الجماعات المسلحة بتهمة تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم وقتلهم وتشويههم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وفي حين كان معظم هذه الإجراءات لا يزال جارياً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أُدين بعض الجناة وصدرت أحكام في حقهم. وعلى سبيل المثال، أدانت المحكمة العسكرية في بونيا في أيلول/سبتمبر 2022 عضو القوات الديمقراطية المتحالفة، غيسلين كافيرا، وحُكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة 20 عاماً بتهمة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الفترة ما بين عامي 2013 و 2021.

89 - وواصلت فرقة العمل القطرية دعوتها لمساءلة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

## دال - التوعية وتعميم مراعاة حماية الطفل

90 - واصلت فرقة العمل القطرية الاضطلاع بمبادرات للتوعية من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها. وأقيمت دورات تدريبية بشأن حماية الطفل في النزاعات المسلحة استفاد منها 12 695 عنصراً في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، والوكالة الوطنية للاستخبارات، والمديرية العامة للهجرة، وحراس المتنزهات المسلحون التابعون للمعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من 120 من الأفراد العاملين في مجال العدالة تدريباً بشأن حماية الطفل وأساليب التحقيق والإجراءات القضائية المراعية لمصالحه.

91 - وبالإضافة إلى ذلك، حصل على التدريب 88 من أفراد الجماعات المسلحة المعنيين بالتنسيق و 58 من المقاتلين السابقين، في إطار تنفيذ الإعلانات الأحادية الجانب، لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها.

92 - كما استفاد من أنشطة التوعية والاتصال ما مجموعه 9 591 من القادة المحليين والزعماء الدينيين وأعضاء المنظمات المحلية والمجتمعية، ومن ضمنهم ما لا يقل عن 2 670 امرأة. وعلاوة على ذلك، شارك 1 522 من مسؤولي التنسيق المعنيين بحماية الطفل و 853 من ذوي الاهتمام التابعين لمنظمات غير حكومية في أنشطة مجتمعية للتوعية وبناء القدرات تهدف إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية فيما يتعلق برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في المقاطعات المتضررة من النزاع في البلد وبالإبلاغ عنها. وشملت هذه الجهود تعزيز وتوسيع الشبكات الكفيلة بتنبيه فرقة العمل القطرية إلى وقوع حوادث انتهاكات جسيمة مزعومة، وتعزيز جهود الوقاية والتصدي، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي.

93 - وفي إطار تعميم مراعاة حماية الطفل على نطاق البعثة، نُظمت دورات تدريبية شارك فيها 2 881 فرداً نظامياً تابعاً للبعثة، من بينهم 355 امرأة.

## هاء - الإفراج عن الأطفال

94 - أفضى التواصل مع الجماعات المسلحة إلى الإفراج الطوعي عن 1 347 طفلاً (983 فتى؛ و 364 فتاة). وأُفرجت عن الأطفال جماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (645)، ومليشيا ماي - ماي بيلوزي بيشامبوكي (170)، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو (82)، ونياتورا (57)، وجماعة ماي - ماي مالبينو - سوني (44)، وجماعة موتشينغوا ألوتا للدفاع عن النفس (38)، وجماعة ماي - ماي كيبانغو - ماهانو (37)، وجناة مجهولون (36)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (29)، وجماعات مسلحة أخرى (209)، في مقاطعات كيفو الجنوبية (1 096)، وإيتوري (145)، وكيفو الشمالية (93)، ومانيمبا (10)، وتجانغا (2)،

وفي أوغندا (1). ومن المهم الإشارة إلى أن الجماعات المسلحة التي أفرجت عن الأطفال طوعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم توقّع جميعها رسمياً إعلانات أحادية الجانب ترمي إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم. إلا أن بعضها عمل بسبل غير رسمية مع فرقة العمل القطرية المعنية بفصل الأطفال.

## واو - التدابير البرنامجية

95 - واصلت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل تقديم خدمات تحديد الهوية والتوثيق وتعقب الأسر ولم شملها إلى الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة وإلى الأطفال غير المصحوبين بذويهم بسبب النزاع. وتلقى الأطفال الذين كانوا ينتظرون لم شملهم بأسرهم، أو غير ذلك من الحلول المناسبة، الرعاية المؤقتة التي تشمل الإحالة إلى الخدمات المناسبة المتعلقة بمسائل العمر ونوع الجنس، ولا سيما خدمات الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي. وقدم أعضاء في مجال المسؤولية المتعلق بحماية الطفل والتابع للأمم المتحدة، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الدعم الذي يشمل الرعاية المؤقتة والإيداع في أسر حاضنة و/أو مراكز عبور، لصالح 14 747 طفلاً (10 739 فتى؛ و 4 008 فتيات) كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد 16 479 طفلاً من غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عن الجماعات (9 004 فتان؛ و 7 475 فتاة) إلى أسرهم أو أتيحت لهم حلول قُدمت إليهم رعاية بديلة أسرية في مقاطعات كيفو الشمالية (9 254) وإيتوري (3 262) وكيفو الجنوبية (2 644) وتنجانيقا (1 319).

96 - ومن أجل ضمان إعادة الإدماج المجتمعي المستدام، وإعادة الإدماج المدرسي والاجتماعي الاقتصادي، قُدم الدعم إلى 12 492 طفلاً (8 755 فتى؛ و 3 737 فتاة) كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة وإلى غيرهم من الأطفال المستضعفين في المجتمعات المضيفة في مقاطعات كيفو الشمالية (4 172) وكيفو الجنوبية (4 170) وتنجانيقا (2 570) وإيتوري (1 580). وكانت أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والمدرسي هذه مصحوبة بأنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي، بما فيها توفير الدعم النفسي والاجتماعي والدعم المتعلق بالصحة العقلية إلى 1 197 232 طفلاً (591 319 فتى؛ و 605 913 فتاة) من المتضررين من النزاع المسلح. وقُدم هذا الدعم بشكل رئيسي من خلال مناقشات مراعية لاعتبارات العمر ونوع الجنس تجربها مجموعات تركيز، ومن خلال إتاحة أماكن ملائمة للأطفال وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي الفردي.

97 - وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت أنشطة بشأن الوقاية من العنف الجنسي ضد الأطفال، والتخفيف من خطر حدوثه، والتصدي له في المناطق المتضررة من النزاع.

98 - وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال التحديات التي يواجهها الأطفال المتضررون من النزاع كبيرة. وفي هذا الصدد، بذلت الجهود لتعزيز شبكة واسعة من الأخصائيين الاجتماعيين شبه المهنيين المؤهلين في المجتمعات المحلية للتخفيف من المخاطر المعيقة لحماية الطفل والتصدي لها، وتحديد الأطفال الضعفاء ودعمهم وإحالتهم إلى مقدمي الخدمات المناسبة. وتتولى شُعب المقاطعات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإنساني والتضامن الوطني تدريب الأخصائيين الاجتماعيين ومنحهم الاعتمادات اللازمة والإشراف على عملهم.

## خامسا - ملاحظات وتوصيات

99 - ما زلت أشعر بجزع شديد إزاء العدد الموهول للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، لا سيما على أيدي الجماعات المسلحة. وأدين الارتفاع المستمر في عدد الانتهاكات الجسيمة، لا سيما قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم. وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف لوضع حد لهذه الانتهاكات ومنع وقوعها، وللتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

100 - وأرحب بالتزام الحكومة بتنفيذ خطة العمل لعام 2012. وأحث الحكومة على إعطاء الأولوية لمنع أعمال العنف الجنسي التي لا تزال أكثر الانتهاكات التي تُنسب إلى قوات الأمن الحكومية. وأرحب بإنشاء الصندوق الوطني لتوفير الجبر لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها. وأرحب كذلك بمحاكمة وإدانة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، بما فيها العنف الجنسي، وأشجع على مواصلة هذه الجهود.

101 - وأشيد بالتعاون القائم بين الحكومة والأمم المتحدة في مجال فرز الأطفال وتقدير أعمارهم وعدم إحقاقهم بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية أثناء عمليات التجنيد، وأشجع على مواصلة هذه الجهود وتوسيع نطاقها لتشمل قوات الدفاع الاحتياطية الوطنية. وأرحب بعدم وجود حالات متحقق منها لتجنيد أطفال واستخدامهم على أيدي قوات الأمن الحكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

102 - وأشجع الحكومة على مواصلة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وعلى إعطاء الأولوية للاحتياجات المحددة للأطفال المتضررين من النزاع. وأدعو الجهات المانحة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إلى دعم البرنامج.

103 - وألاحظ بقلق أن الأطفال لم يزالوا يُحتجزون بدعوى ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، وأدعو الحكومة إلى معاملة هؤلاء الأطفال كضحايا في المقام الأول بما يتماشى مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث، وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، تماشيا مع توجيهاتها لعام 2013.

104 - كما أشجع القوات الإقليمية المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إدراج مسألة حماية الطفل في دورات التدريب التي تسبق نشر الأفراد.

105 - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الحالات التي تقوم فيها الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم. وأحث القادة على أن يكفوا فوراً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم وعلى أن يسرحوا فوراً ودون شروط مسبقة الأطفال الملحقين بصفوفهم. وأحث الجماعات، ولا سيما تلك التي أدرجت في المرفق الأول من تقريرتي الأحدث عهدا عن الأطفال والنزاع المسلح (A/78/842-S/2024/384)، التي لم تدخل بعد في حوار مع الأمم المتحدة ولم توقع بعد على التزامات بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها، على أن تفعل ذلك.

106 - وأشعر بالجزع إزاء الزيادة الحادة في قتل الأطفال وتشويههم بسبب العمليات العسكرية، والاشتباكات بين الأطراف، والهجمات على المدنيين، التي تُجرى في سياق العنف القبلي، والتي يدفع الأطفال ثمنها غالبا. وأدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استهداف الأطفال، والمدنيين عموما، وإلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من أثر أنشطتها على المدنيين، بما في ذلك الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

107 - وأرحب بتوقيع جماعة رايا موتومبوكي كيريكو وجماعة ماي - ماي ماشين على إعلانين أحاديي الجانب لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، ومما يحملني على التفاؤل أن العديد من قادة الجماعات المسلحة استمروا في التعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها من خلال الحوار. وأرحب بإقدام الجماعات المسلحة على الإفراج طوعاً عن 1 347 طفلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بفضل جهود الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة. وأشيد بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعمها جهود الاتصال تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة.

108 - وأحث جميع الأطراف على وضع حد فوري للهجمات على المدارس والمستشفيات ومنعها، وعلى إخلاء جميع المدارس المستخدمة لأغراض عسكرية على الفور.

109 - ولا بدّ من سدّ النقص المحتمل في القدرات اللازمة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع، مع انسحاب البعثة على نحو تدريجي ومسؤول ومستدام من البلد وفقاً لقرار مجلس الأمن 2717 (2023). وفي هذا الصدد، أدعو كذلك الدول الأعضاء والجهات المانحة إلى المساهمة بموارد كافية لمواصلة الجهود المبذولة لحماية الطفل من أجل الحفاظ على المكاسب المحققة، بما في ذلك في سياق انسحاب البعثة، وبما يدعم قدرات مكتب المنسق المقيم واليونسيف، فضلاً عن كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تساهم في جهود حماية الطفل.

110 - وما زال القلق يساورني إزاء الافتقار إلى التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبرامج إعادة الإدماج الطويلة الأجل للأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بقوات مسلحة وجماعات مسلحة، مما يعوق إعادة إدماجهم بفعالية واستدامة في مجتمعاتهم المحلية. وأحث الجهات المانحة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعم هذه البرامج الحاسمة من أجل الحد من مخاطر تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم، وعلى المساهمة في إحلال السلام والاستقرار في البلد، وأشدّد في الوقت نفسه على أن التنمية المستدامة الشاملة للجميع هي الحل الأكثر فعالية على المدى الطويل لمعالجة أسباب النزاع ومظاهر الهشاشة في البلد.